

مرسوم سلطاني

رقم ٩٢/٥

بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع طرق ولايتي لوى وشناص

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٨/٦٤ باصدار قانون نزع الملكية للمنفعة العامة وتعديلاته .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة (١) : يعتبر مشروع طرق ولايتي لوى وشناص ، المحدد في المذكرة والرسم التخطيطي الاجمالي المرفقين ، من مشروعات المنفعة العامة .

مادة (٢) : للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات والاراضي اللازمة للمشروع المذكور هي وما عليها من منشآت طبقا لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة المشار اليه .

مادة (٣) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية و يعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

صدر في : ١ شعبان سنة ١٤١٢ هـ
الموافق : ٥ فبراير سنة ١٩٩٢ م

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٤٧٣)
الصادرة في ١٥/٢/١٩٩٢ م

مذكرة عن مشروع طرق ولايتي لوى وشناص

عملا بالتوجيهات السامية لحضرة مولانا صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بشأن استكمال شبكة الطرق الحديثة وفقا لأحدث المواصفات العالمية لتربط جميع أنحاء السلطنة بعضها ببعض .

فقد جاءت خطة وزارة المواصلات ترجمة عملية للتوجيهات السامية في هذا المجال بحيث يتم ربط هذه الولايات بالطرق الرئيسية و يتم ربطها ببعضها البعض و يتم ربط القرى بمراكز الولايات لكي تسهل حركة الانتقال و يتم أنعاش هذه المناطق تجاريا واجتماعيا واقتصاديا .

وتأتي مشاريع انشاء طرق ولايتي لوى وشناص كمرحلة من مراحل انشاء طرق الولايات وذلك وفقا للتخطيط العام وكما هو موضح بالخريطة الرئيسية المرفقة وتبلغ أطوال الطرق التي ستنفذ في هذه الولايات حوالي (٢٥٦,٧ كم) .

و يتراوح عرض هذه الطرق ما بين (٦٥ - ٧٢) مترا كمسارب مع أكتاف بعرض (٢-٣) متر من كل جانب واحرامات الطرق تتراوح فيما بين (١٢ - ١٨ مترا) هذا مع مراعاة تجنب نزع الملكيات بقدر الامكان .

ومما لاشك فيه أن هذه الشبكة من الطرق الحديثة ستساعد على ازدهار وتنشيط الحياة في هذه الولايات والولايات المجاورة سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو التجارية .

وزير المواصلات